

الشرح المختصر على زاد المستقنع - كتاب الصلاة للشيخ أحمد بن

عمر الحازمي 7

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد ابن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد. قال المصنف رحمة الله تعالى - [00:00:00](#) ويكره في الصلاة السدل ويكره السدل بالصلاه. يكره هذا فعل مضارع مغير الصيغة والسدل هذا نائب فاعل. صلاة متعلق الفعل. يكره في الصلاة. يعني لا خارج الصلاة. هذه الفائدة من - [00:00:28](#)

من هذا القيد الكراهة حكم شرعي وما طلب الشارع تركه طلبا غير جازم طلبا غير جازم وهذا المراد تميم الكراهة وانما يكون مقيدا اذا لم يكن ثم حاجة. ان كان حاجة حينئذ ارتفعت الكراهة. الكراهة انما تكون عند - [00:00:48](#) بالصلاه اطلق مصنف هنا حينئذ يعم الفرض والنفلة. والسدل ان هذا نائب نائب فاعل اسره شارح بقوله وهو طرح ثوب على كتفيه. ولا يرد طرفه الاخر. يعني اتركه مسدولا كالشمامغ مثلا لكنه يكون على الكتفين ويكون مسدولا لا يرد طرفه الى طرف الاخر. لا يجعل الطرف الايمن على - [00:01:08](#)

الكتف الايسر. او لا يجعل الطرف الايسر على الكتف الايمن. هذا يسمى يسمى السدل. وهو طرح ثوب على ولا يرد طرفه الاخر. سدل قال المحاشي هنا سواء كان تحته ثوب او - [00:01:38](#)

يعني في قول المصنف يكره في الصلاة السدر مطلقا. سواء كان تحته ثوب او لا. واما حقيقة السدل وحكمه فقال الجوهرى سدل ثوبه سدلا من باب نصره يسدل سدلا ارخا وارسله من غير ضم - [00:01:58](#) على ما ذكره الشارع. ودليل النهي حديث ابي هريرة رضي الله تعالى عنه عن دليل الكراهة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة. رواه ابو داود وغيره ونهى فهم منها المصنف رحمة الله تعالى - [00:02:18](#)

كفيه بأنه مكروه. والاصل في مثل هذه في مثل هذه الصيغة انها تحمل على على التحرير الا اذا دل دليل على الا ان هذا النهي مصروف عن التحرير لا الى الكراهة. يعني لا بد من قرينه كما نقول الاصل فيه صيغة افعل الوجوب الا لقليل - [00:02:38](#) تصرفها عن الوجوم عن ظاهرها الى الندب كذلك نهى ولا تفعل. هذه صيغة تحرير فتحمل وعلى التحرير الا لقليلته تصرفه عن التحرير لا الى الكراهة. وهنا القاعدة العامة عند الفقهاء بمثل هذه الاحاديث لا يحتاجون الى نص من اجل صرف هذا النهي لا الكراهة انما عندهم قاعدة ان ما - [00:02:58](#)

كان متعلقا بالاداب فعلا او تركا فهو مصروف عن ظاهره. ما تعلق بالاداب فعلا يعني بصيغة او مصروف عن ايجاب الى الندب مباشرة. كل بيمينك قالوا هذا للندب. لماذا؟ لانه ادب - [00:03:24](#)

من ادب الشريعة لكونه ادبا جعلوا هذه العلة قرينة صارفة للايجاب افعل عن الايجاب ليل الندم نهى مثلا هنا او لا تفعل لا تشرب. فاني قالوا هذا ادب اذا كان كذلك حينئذ يحمل على كراهة دون دون التحرير - [00:03:44](#) واذا تأملنا وجدنا ان هذه العلة في الموضعين علة. بمعنى انه لا يجوز ولا يصح صرف ظاهر النص عن الايجاب الى الندب لكونه ادبا. ولا عن التحرير الى الكراهة لكونه ادبا. لان الادلة الدالة - [00:04:04](#) على ان صيغة افعل للايجاب مطلقة. لم يفصل فيها من حيث الشرح بين كونه في العبادات او في المعاملات بين كونه ادبا او لا بل هي

عامة. واذا كانت عامة حينئذ يجب حملها على اطلاقها. فكلما جاء لفظ افعل في الشريعة - 00:04:24

فالاصل فيه حمله على الاجابة. سواء كان في الاداب او في غيرها. ولذلك قال ابن حزم رحمة الله تعالى قاعدة في بيان القرين الصالح انها لا تكون الا بوجي. كما ان الحكم الشرعي الذي هو الایجاب لا يثبت الا بوجي. كذلك صرفه عن الایجاب الى الندب - 00:04:44

حكم شرعي لا يثبت الا بوجي. يعني لابد من نص من كتاب او سنة او اجماع. باع هذا هذه الصيغة مصروفة عن ظاهرها الى غيره. واذا لم يكن كذلك حينئذ نهى صلى الله عليه وسلم عن السدل نحمله على - 00:05:05

عصره وهو التحرير. نقول الاصح ان السدل محرم بالصلاه. لماذا؟ لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى. واما ما الجمھور من كونه مکروھا نقول دليکم علیم. بمعنى ان هذه العلة المذکورة في صرف النهي لكونها ادبا - 00:05:25

لم تثبت من كتاب ولا سنة ولا اجماع. والقليله لا تكون الا كذلك. قرينة هذه مسألة مهمة في الاصول قرينة الاصارفة ان تكون الا وحیا. لماذا؟ لانك ستصلب الحكم من حكم شرعي الى حكم شرعي. حينئذ الحكم الشرعي الذي جاء النص فيه - 00:05:45

لا تصرفوا الى اخر الا بمماذ؟ الا الا بدليل لان الاحکام الشرعية انما تثبت من جهة من جهة الشرع ان الحكم الا لله هذا عام حينئذ نقول لا يثبت الندب الا بدليل شرعي. ولا يثبت او تثبت الكراهة الا بدليل شرعي. الذي يدعی باع - 00:06:05

ان هذا النص الذي الاصل فيه التحرير او الایجام مصروف عن ظاهره نقول ائتي بوجي فان لم يأتي بوجي وانما جاء بعلة لا يقبل هذا لان هذه العلة تكون اجتهاذا. والنص الاصل حمله على ظاهره. حينئذ يكون اجتهاذا في مقابلة النص - 00:06:25

ويكون مرفوضا. هذا ما يسمى بفساد الاعتبار او فاسد الاعتبار. اجتهاذ فاسد. لانه يعتبر في مقابلة النص وكل اجتهاذ في مقابلة النص فهو مردود على صاحبه. فنقول هذا النص الاصل فيه عمل على ظاهره وهو الایجاب. ولذلك اجمع الصحابة على ان مطلقا - 00:06:45

صيغة افعل للاجابة هذا محل وفاق. والخلاف الذي يحكى عند الاصوليين هذا خلاف حادث. وكذلك صيغة لا تفعل باجماع الصحابة على انها على التحرير عند الاطلاق. والخلاف الذي يكونه الصوليون الغزالي ومن بعده وهذا خلاف حالي. اذا كان كذلك فالاصل حمل النصوص - 00:07:05

نصوص الوھیین على ظواھرھا ولا یجوز العدل عن الظاهره والعدول عن الظاهر الا بوجي. وكونه ادبا هذا ليس وھیا نحتاج الى دليل. اذا الصحيح ان قوله يکرھ في الصلاة السدل فيه نظر الصحيح انه یحرم - 00:07:25

ويکرھ في الصلاة السدل وهو طرح ثوب على كتفيه ولا يرد طرفه الآخر. قال ابن تيمیة رحمة الله تعالى هذا التفسیر هو الصحيح المنصوص عن احمد. وقول ابن مسعود والشوري والشافعی بتفسیر السدل انه اما - 00:07:45

يأتي نص في بيان حقيقة السدل. فان لم يأتي وھینئذ یجب حمله على المعنی اللغوی. الا اذا ورد تفسیر عن صحابی يكون حجة في مثل هذا الموضع. وقال ابو عبید لغیریه السدل المنهی عنه بالصلاه - 00:08:05

هو اسیال الرجل ثوبه من غير ان یضم جانبيه بين يديه. اسیال يعني ارسال. اطلاق هذا المراد فان ضمھما فلیس بسدن. فلیس فلیس بسدن. يعني ان وضع طرف الیسر على الكتف الایمن خرج عن كونه سدلا - 00:08:25

تم تفسیرات مختلفة لفقھاء في بيان حقيقة السدل لكن هذا هو الذي یحمل عليه هذا النص وهو قوله ابو هریرة رضي الله تعالى عنه نھی عن السدري. ثم قال واشتمال الصماء اي ويکرھ - 00:08:45

اشتمال الصماء اي اشتمال الشملة الصماء. على انه صفة لم موضوع ممحظ. فسره قوله باع يتبع بثوبه ليس عليه غيرهم. يعني ثوب واسع یطبع به. يعني كما المحرم ولكن المحرم مستثنی. لانه معه شيء اخر ثوب. هذا ثوب واحد يفعل به وهو واسع يفعل به ما يفعل - 00:09:05

به المحرم. باع یطبع بثوب ليس عليه غيره. حکاه ابو عبید وغيره عن الفقهاء ان یشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره. ثم یرفعه من احد جانبيه فيضھعه على منکبیه. فيبدو منه فرجه - 00:09:35

هذا لو تصوره الانسان وهو كذلك لو جاء بشيء واسع والتحف به كما يلتحف المحرم في حجه ودون ان يكون عليه لابد انه تنكشف عورته. وهو اعلم بالتأويل. وقال اشتعمال الصماء ان يجل جسده بثوب - [00:09:55](#)

نحو شملة الاعراب الى اخر ما قاله. وجاء مفسرا في الصحيح بالنهي عن اللبسين اشتعمال الصماء والصماء ان يجعل على ثوبه على احد عاتقيه فيبدو احد شقيه ليس عليه ثوب. اذا جاء مفسرا سواء كان مرفوعا او - [00:10:15](#)

وكان موقوفا على الصحابي صار حجته. وقول الصحابي حجة او ليس بحجة هذا في الاحكام الشرعية. اذا قال حرام او واجب او نحو ذلك. واما اذا فسر نصا وخاصة من جهة المعنى اللغوي فهو حجة. فهو حجة. وهنا فسر والصماء ان يجعل ثوبه - [00:10:35](#) على احد عاتقيه فيبدو احد شقيه ليس عليه ثوب. ولا يبي داود وغيره بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم فان لم يكن الا ثوب واحد فليتذر به ولا يستعمل اشتعمال اليهود. اذا اذا - [00:10:55](#)

كان هذه هي الصفة اشتعمال الصماء والمراد بالنهي الوارد لئلا تنكشف عورته حينئذ هل يناسبه ان يعطي حكم الكراهة؟ لا يناسبه لان الاصل في كشف التحرير. وكل وسيلة توصل الى كشف العورة فهي محرمة. وهي محرمة. الوسائل لها - [00:11:15](#)

المقصود. فاذا كان كشف العورة محرما حينئذ كل وسيلة تفضي الى كشف العورة طبعا ما كان بحاجة يكون محرما. فاذا كان اشتعمال الصماء هذه اللبسة المعينة تؤدي الى كشف العورة بان يبدو فرجه نحو ذلك - [00:11:45](#)

اذ نقول الاصل فيها التحرير. الاصل فيها التحرير. فقوله يكره هذا فيه نظر. وال الصحيح انه يحرم. وقول صالح يكره فيها يعني في الصلاة. احترازا عن غير الصلاة. كذلك في نظر. لماذا؟ لان كشف العورة محرم - [00:12:05](#)

في الصلاة وخارج الصلاة. فاذا كان كذلك حينئذ لا يتقييد الحكم بما كان في الصلاة. نعم جاء في النص السابق عن السدل في الصلاة. مفهومه ان غير الصلاة ليس كالصلاه. فيكون النهي مختصا بالصلاه. واما كشف العورة هذه ليست خاصة بالصلاه - [00:12:25](#)

بل هي عامة قبل الصلاة وفي الصلاة وبعدها. حينئذ قوله في الشارع ان يكره فيها قيد الحكم بالصلاه. وان كان رواية عن الامام احمد الا انه فيه نظر لانه مخالف للاصل العام. اذا واشتمال الصماء اشتعمال الصماء - [00:12:45](#)

اي اشتعمال الشملة الصماء او صفة للموصوف محفوظ اي اشتعمال الشملة الصماء والهيئة الصماء التي تعرف بهذا الاسم لان الصماء ضرب من الاجتمع. قيل لها صماء لانه لا منفذ فيها كالصخرة الصماء التي لا صلح فيها - [00:13:05](#)

فقهاء لهم تفسير يخالف تفسير اهل اللغة واهل الحديث. وهو انه اذا ادار ثوبه بحيث انه كتف نفسه. هذا الذي يعنون له بالصماء عندهم. ولذلك يعطونه حكم الكراهة. وال الصحيح ان اشتعمال الصماء - [00:13:25](#)

بالحديث الوارد بان يضع يطبع بثوب ليس عليه غيره. واما كونه يدير الثوب بحيث لا يستطيع ان يخرج يديه. لو تعرض له شيء من الذى قل هذا تفسير ليس مرده الى النص لانه مخالف له وكذلك ليس مرده الى اهل اللغة. واهل اللغة هنا اعلم بالتأويل - [00:13:45](#)

كما قال المحشى اذا لم يكن حقيقة شرعية. اذا لم يكن حقيقة شرعية يعني فسر الشارع اللفظ حينئذ نرجع الى اهل اللغة اهل اللغة فسروا الصماء بماء مما ذكرناه. ولذلك قال هنا والاطياع ان يجعل وسط الرداء تحت عاتقه الاب - [00:14:05](#)

ايمن وطرفيه على عاتقه اليسير. كلبسة المحرم. فان كان تحته ثوب غيره لم يكره وهذا الذي يكون مع المحرم. لان المحرم انما يطبع متى؟ اذا كان لابسا الازار والرداء. الازار يكون تحت والرداء الذي - [00:14:25](#)

على كتفيك. اذا ليس مكروها لانه جمع بين ثوبين. واشتمال الصماء المراد به ان يكون عنده ثوب واحد يلتحف به كما يلتحف المحرم وهذا الذي يكون محرما لانه يبدو منه فرج هموم. وتغطية وجهه والثام على فمه وانفه. يعني مما - [00:14:45](#)

يكره فيه الصلاة. ويكره الصلاة تغطية وجهه. تغطية وجهه. للحديث فمن سيأتي؟ فان فيه تنبئها على كراهة تغطية الوجه. النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يغطي الرجل فاه. فما هو؟ الصلاة - [00:15:05](#)

ابو داود حديث ثابت ولم يرد انه نهى عن تغطية الوجه. لكن قالوا تغطية الوجه وسيلة الى تغطية الفم ليس كذلك؟ اذا غطى وجهه كل غطى فمه. وتغطية الفم منهي عنها. اذا تغطية الوجه منهي عنه - [00:15:25](#)

وسيلة الى الواقع في في المكره. الاجتمع على تغطية الفم. ولان الصلاة لها تحليل وتحليم فشرع لها كشف الوجه كالاحرام هذا

اجتهاد فيه نظر. قال تغطية وجهه واللثام على فمه وانفه - 00:15:45

اللثام على فمه لثامه النقاب يوضع على الفم او الشفة يجمع على على لثوم. قال هنا وفي الفم تشبه بفعل المجروس عند عبادتهم
النيران. ويأتي حديث من تشبه بقوم فهو منهم. من تشبه - 00:16:05

بقوم فهو منهم. اذا كان كذلك فعندنا امران نص وتعليم. ما هو النص؟ نهى عليه سلام عليه الصلاة والسلام ان يغطي الرجل فاه.
والنهي الاصل فيه التحرير. وعندنا علة وهي ان الذي يغطي فمه في الصلاة هم المجروس. قال صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم
فهو - 00:16:25

وهذا فيه تشبه بال مجروس. وهذه العلة تقتضي يعني اذا لم ننظر الى النص تقتضي ان يكون الحكم التحرير. لأن الاصل في قوله صلى
الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم. الاصل - 00:16:55

كما يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى في ظاهره انهم ملحق به. يعني يكفر. وقد يكون كفرا تشبه وقد يكون محرم. لكن اقل ما يحمل
عليه هذا النص هو التحرير. قد لا يصل الى الكراهة. ليس عندنا شيء يتشبه به. يتتشبه - 00:17:10

ال المسلمين بالكافار ويكون مكرورا وانما يكون محرما او كفرا. لأن النص في ظاهره انه ملحق بهم. وقد تدل بقية النصوص على ان
بعض الافعال التي يتتشبه المسلمين بالكافار انها ليست كفرا - 00:17:30

حينئذ تكون قرينة صارفة لظاهر اللفظ عن ظاهره الى التحرير. لكن لا يحمل على كراهة لا يحمل على على الكراهة. لما كان القاعدة
في باب التوحيد في الموالاةبغضاء ونحو ذلك. اذا هذا النص مع هذه التعليم يفهم منه - 00:17:47

وليس الكراهة الاصل في تغطية الفم في الصلاة انه محرم. وتغطية الوجه وسيلة اليه. وسيلة اليها. بقي ماذا؟ لو غطى انفه فقط. هذا
لم يرد فيه نص لم يرد فيه نص وانما قاسه الفقهاء ومن - 00:18:07

قال بهذا القول على تغطية الفم. واذا كان من باب القياس فالاصل براءة الذمة. والاصل عدم عدم ولا نحرم ولا نوجب الا
بدليل الا الا بدليل. وهذه منهيات في داخل الصلاة الاصل فيها - 00:18:27

ليست اجتهادية. حينئذ لو ثبت ان المجروس مثلا يغطون انوفهم في الصلاة قد يقال. لانه يحرم لعموم من تشبه بقوم اطلق من الصلاة.
تشبه بهم في ماذا؟ في عبادتهم في اشياء كثيرة جدا. حينئذ تأتي اصول عامة وتأتي جزئية - 00:18:47

فلو ثبت هذا عن المجروس او غيرهم انهم يتبعدون الله تعالى بصلواتهم بتغطية انوفهم حينئذ يقال بالتحرير. واذا كذلك حينئذ لا
يصار اليه. والمذهب نصوا بانه قيس. تغطية الانف على الفم. فعندهم لم يثبت - 00:19:07

التشبه. حينئذ نرجع الى العصر وهو براءة الذمة فلا نقول بالتحرير ولا بالكراهة. بل يجوز تغطية الانف دون تغطية الفم في الصلاة كما
هو الشأن بخارجها. اذا ويكره في الصلاة تغطية وجهه واللثام على فمه وانفه - 00:19:27

تغطية الوجه هذا ائما يكون خاصا بالرجم. واما المرأة فاذا كان ثم ا جانب حينئذ يجب عليها ان تغطي وجهها. لأن وجهها عورة ويجب
تغطيته. فاذا كان كذلك حينئذ لا يشمل - 00:19:47

هذا الحكم. وكف كمه. كف لفه. الكف ان يجذبه حتى يرتفع الى
اعلاه. يعني يجره دون ان يطويهم هذا الكف واللف الطيب. يعني قد يفعل بعض الناس هكذا ويصلبي. اقول هذا كف الكم كم -
00:20:04

واما اذا طوا حينئذ نقول هذا لفوا كل اهنا منهى عنه كل اهنا منهى عنه وذهب الشارع هنا او الماتن وهو المذهب عند الحنابلة الى
الكراهة. ولذلك قال ويكره فيها يعني في الصلاة. كف كمه اي ان - 00:20:34

يكفه عن السجود معه. لانه اذا رفعه يلزم منه ذلك. ولفه اي لف كمه. قال بلا سبب وهذا ليس خاصا بهذا النوع من المكرهات بل
قاعدة عامة. كل مكره فهو مقيد عند - 00:20:54

فمن حاجة فان جاءت الحاجة اين اذا ارتفعت الكراهة ارتفعت الكراهة هنا يقييد بالحاجة لا بالضرورة بخلاف المحرم والمحرم فيه
تفصيل. لأن المحرم اما ان يكون محرما لذاته. واما ان يكون محرما لغيره. المحرم - 00:21:14

لذاته كشرب الخمر هذا لا واكل الميّة. هذا لا تبيحه الا الضرورة. الا الا الضرورة بان يفقد نفسه او من اعضائه ونحو ذلك. واما المحرم
لغيره فهذه او يرفعه ويبيحه الحاجة. وال الحاجة ادنى من - 00:21:34

من الضرورة ولذلك نقول مثلاً تغطية الوجه محرمة. اليه كذلك؟ هل هو محرم بالنسبة للمرأة؟ كشف الوجه. كشف الوجه محرم.
فيجب تغطيتهم. هل كشف الوجه هنا محرم لذاته ام لغيره؟ كشف الوجه محرم لذاته ام لغيره - 00:21:54

لغيره لا شك انه لغيره. لأن لا تقع الفتنة الكبرى فاحشة. فكل وسيلة تفظي الى الواقع في محرمات ولذلك حرمت الخلوة وحرمت
سفر المرأة بدون محرم كل ما يؤدي الى الفتنة فهو محرم - 00:22:24

لأن الزنا محرم وكل وسيلة تفظي اليه فهي محرمة. كشف الوجه لا يختلف عاقلان. انه يفضي الزنا كشف الوجه قل لا يختلف عاقلان
انه يفضي له الى الزنا. وحيثئذ صار كشفه محرما. هل هو محرم لغيره؟ نقول نعم - 00:22:44

هل يباح للمرأة ان تكشف وجهها عند الطبيب نقول علاج المرأة عند الطبيب قد يكون ضرورة وقد يكون حاجة. ان كان ضرورة فلا
اشكال فيها. وقد يكون حاجة بمعنى انها - 00:23:04

قد تتداوى عند غيره او توجد امرأة اخرى حيئذ لا بأس ولا حرج ان تكشف المرأة وجهها فيما يحتاج الى كشفه عند الطبيب للحاجة
ولو لم تكن ضرورة. ولو لم تكن ضرورة لماذا؟ لأن قد يقول طالب علم - 00:23:20

الصورة لا تباح الا او المحرمات لا تباح الا بالضرورة. وهذه ليس فيه ضرورة. يعني ممكناً ان تصبر على العلاج. يمكن ان تنتظر طبية
تأتي ونحو ذلك. قل لا لا - 00:23:40

لماذا؟ لأن كشف الوجه هنا محرم لغيره والقاعدة ان المحرم لغيره انما يباح للحاجة فلا بأس ان تكشف وجه للطبيب ونحو ذلك. قال
هنا وكف كمه ولفهم اي لف كمه بلا سبب لقوله عليه السلام عليه الصلاة والسلام ولا - 00:23:50

كفوا شعرا ولا ثوبا. نص اوله امرت ان اسجد على سبعة يعني اعضاء كلّمه في الصلاة ولا اكف شعرا ولا ثوبا. ثوبا اطلقه النبي صلى
الله عليه وسلم. فيشمل كف - 00:24:10

ثوب بان يطويه يرفعه قد يأتي به ويربطه في على سرته ونحو ذلك. ويشمل كف التثوب ونفه من جهة الكمي لانه قال لا اكف شعرا ولا
ولا ثوبا. فكف التثوب لانه قد يقول قائم ثوبا هذا مطلق - 00:24:26

والمحصن قال كفكمي ولفه. علق الحكم بالكم لانه هو الكثير والا قد يرفع ثوبه من اسفل ويربطه ويصلّي. ممكناً؟ هل هذا منهي عنه؟
قل نعم منهي عنه. لماذا؟ والمحصن لم ينص - 00:24:46

نقول المحصن لم ينص الا على ما اشتهر والا الحديث عام. والا الحديث عام. يشمل كف التثوب كلّه ما لو كفه من اسفل او كف بعضه
كالاكمام. فيكره كف التثوب بان يرفع التثوب من اسفل. ولف التثوب ايضا - 00:25:03

بان يطويه حتى يحرمه على بطنه. فكل هذا مكره ولانه ليس من تمام الزينة. وال الصحيح ان انه يحرم وليس
بمكره امرت ان اسجد على سبعة ولا اكف ولا اكف شعرا ولا ثوبا - 00:25:23

تقدير المسألة في المطوع. قال واشد وسطه كزنال واشد وسطه. هذا معطوف على يكره بالصلاه. يعني يكره في الصلاه شد وسطه
كالزنار. يعني مثل الزنار. الزنار فعال. والكاف هنا للتشبيه زو النار على وزن التفاح. زنا تفاح. وفي - 00:25:43

الزنار خيط غليظ بقدر الاصبع من الابليس يشد في الوسط وكان محكوماً به على كمبين وكانوا يشدون اوساطهم بخيط دقيق. اذا
الزنار هذا نوع خاص. بمعنى انه رباط خاص لا يفعله الا الذميون. حيئذ فعله بالنسبة للمصلحي المسلم الصلاة او غيرها - 00:26:10

يكون فيه تشبه بهم. قال ويكره فيها. اولا الكراهة عرفنا حكمها. وال الصحيح ان شد الزنار في الصلاة وفي خارج الصلاة انه محرم. لان
الدليل الذي اعتمد عليه المحصن هنا هو الدليل السابق من تشبه بقوم - 00:26:40

فهو منهم. اقل احواله التحرير. ونحتاج الى قرین تصرفهم من التحليم الى القراءة وليس عندنا كراهة. وال الصحيح انه يحرم ثم ما
دام ان العلة هي التشبه بالكافر وتشبه بالكافر ليس خاصاً بداخل الصلاة. يعني نهى النبي صلى الله عليه وسلم من تشبهه - 00:27:00

بالكافر هل هو في عباداته فقط ام يشمل عاداته؟ ثانٍ اذا ليس خاصاً بالصلاه فتقدير المصلحي بكون تراهون خاصة بالصلاه دون

خالدها قل ليس الامر كذلك بل النهي عام فيشمل النهي عن شد الزنار في داخل الصلاة - 00:27:20

وفي خارجها لأن العلة واحدة. فكما انه متتشبه بالكافر وهو اثناء صلاته كذلك فيما بعدها. اذا الصواب انه حرام سواء كان في الصلاة او خارج الصلاة. يعني التحرير مطلقاً للنبي عن التشبه بهم. قال هنا اي - 00:27:40

تكره بالصلاه وكذا في غيرها. استدرك عليه المحاشين واشد وسطه بفتح السين. لانه كن كما يشبه شد الزنار على وسط رهبان النصارى والمجوس بخيط. ويرخي طرفاً منه الى قرب الارض - 00:28:00

لأنه يكره التشبه بالكافر او يحرم. وصرح بالكره مطلقاً في الفروع والاقناع والمنتهى للخبر. الصحيح انه حرام قال هنا ابن الشرح لما فيه من التشبه باهل الكتاب وبالحديث من تشبه بقوم فهو منهم. رواه احمد وغيره بساند صحيح - 00:28:20

باسناد صحيح. ثم قال رحمة الله تعالى وتحرم الخيال. في ثوب وغيره ما نهى عنه الشارع نهياً جازماً. أول شيء تقول ما طلب الشارع وتركه طلباً جازماً. اذا التحرير وتحرم قال الخيال. خيال على وزن فعلاء. سياتي معناه في ثوب - 00:28:40

وغيره من ثوب وغيره. واطلق المصنفون الحكم يعني لم يقيده بي بالصلاه. كذلك ويكره بالصلاه السدل وعطف عليه سائل المكرهات. انتهى من المكرهات. فالمكرهات كلها ذكرها مقيدة بماذا؟ بالصلاه - 00:29:10

الآن شرع فيما يحرم فعله. وقد يكون الحرام فعله في الصلاة فقط لورود نص خاص وقد يكون مطلقاً كالاسباب مثلاً هذا حرام في الصلاة وخارج الصلاة. ومراده ان يمهد لمسألة وهي صلاة المسبل - 00:29:30

ما حكمها؟ فقال وتحرم الخيال في ثوب وغيره كالقميص والسرافين والبزار والبشت والعمامة ونحو ذلك. وكل ما يمكن في الاثبات والحكم لاحق به. والخيال بضم الخاء ممدود العجب والكبش. تحرم الخيال - 00:29:50

لا يعني العجب والكبش مأخوذه من التخييل وهو التشبه بالشيب فالمحظى يتخييل في صورة من هو واعظم منه تكبراً ومنه اغفال فهو ذو خيال اذا تكبر والمخيلة والبطر والكبش والزهو - 00:30:15

والتبختر والخيال بمعنى واحد. وذكر ابن القيم ان خبث الملبس يكسب صاحبه هيئة خبيثة بالمطعم يعني ما حرم الله عز وجل شيئاً من المطعومات ومن الملبوسات ومن المشروبات الا وله - 00:30:35

اثر في فساد المسلم. فاذا كان كذلك حينئذ المطعومات لها اثر. تفسد المرء من حيث الاخلاق. فكذلك الملبوسات المحرومة تفسد نفسه وتفسد اخلاقه لذلك حرمها. ان خبث الملبس يقسم صاحبه هيئة خبيثة بالمطعم - 00:30:55

ولذلك حرم ليس جلود النمور والسباع. لما يكسب القلب من الهيئة المشابهة لتلك الحيوانات. فان الملابسة الظاهرة الى الباطن. وهذه من العلل التي وهي علة صحيحة ثابتة. من تشبه بقوم فهو منهم لماذا؟ لان هذه المشابهة - 00:31:15

الظاهر تسرى الى الباطن. تسرى لابد ان تؤثر. لابد وان تؤثر. فان الملابسة الظاهرة الملابسة الظاهرة الى الباطن. ولذلك حرم ليس الحريم والذهب على الذكور لما يكسب القلب من الهيئة المنافية للتواضع الجالبة للفخر - 00:31:35

والخيال. اذا هذى علة تحرير الخيال. في الصلاة وخارجها لعموم النص. ويستثنى حرب كما سيذكره فيما يأتي. لقوله عليه السلام عليه الصلاة والسلام من جر ثوبه خياله. لم تنظر الله اليه. حديث في الصحيحين من جر ثوبه خياله. من؟ هذه شرطية - 00:31:55

العموم. فيشمل الحكم الرجال والنساء. في الظاهر يشمل الحكم الرجال والنساء وظاهره لماذا؟ ان هذا الحكم وهو جر الثوب خياله انه حرام على الذكور والنساء. وقد فهمت ام سلمة ذلك. وهذا يدل على ان الصيغ التي تدل على العموم انما دلالته على العموم من جهة لغوية لا الصلاحية - 00:32:25

لان ام سلمة ما ادركت الغزالي ولا جويني ولا غيره. فالقرارات التي يذكرها الاصوليون الاصل فيها الفهم اللغوي فهي فهمت العموم لما سمعت هذا النص من جر ثوبه خياله. ماذا قالت؟ قالت فكيف تصنع النساء - 00:32:55

هذا السؤال لماذا حصل؟ لماذا تبادر الى فهم ام سلمة؟ فهمت انها دخلة في النص. فكيف تصنع النساء؟ اذا هذا الحكم في عصر انه انه عام الحديث. وقد اجمع المسلمون على جواز الاسباب للنساء. اذا من؟ هذا خاص بالرجال. دون النساء - 00:33:15

وان كان اللفظ في اصله عام. من جر ثوبه اذا لا قميصه ولا سراويله ان وقفنا على المفهوم ان وقفنا على ظاهر اللفظ لقلنا ثوبه مفعول

00:33:35 - به. والمفعول به قيد. مفاعيل كلها قيود

ذلك ضربت زيدا يعني ضربت زيدا لا غيره هذا الاصل. اوقعت الضرب على زيد. فزيد مقيد للضرب بكونه وقع عليه. هذا الاصل فيه جر ثوبه اذا الحكم خاص بالثوب. هذا الاصل فيه بظاهر اللغو. لكن لا مفهوم لهم. ليس له مفهوم فهو مثال فقط - 00:33:57

فلا يختص الحكم بالثوب دون غيره. خيلاء علة الحكم. علة الحكم. من جر ثوبه جر هو. خيلاء هذا حال. حال من فاعل جرا جر هو اليه كذلك؟ خيلاء اي حالة كونه جر ثوبه خيلاء. حينئذ صارت حاء والحاد - 00:34:17

وصف قيد لعاملها وصف لصاحبها. بمعنى انها معتبرة من المفاهيم معتبرة من المفاهيم عند الاصوليين. بمعنى من لم يجر ثوبه خيلاء ما حكمه؟ حكمه يثبت له نقىض ما حكم نقىض حكم ما ثبت على هذا النص. والنصل هنا انما كان منطوقه في ماذا؟ من جر ثوبه

00:34:49 -

مفهومه من لم يجر ثوبه خيلاء ليس داخلا في النص. وقد فهم كثير من الفقهاء هذا بان الاسباب انما هو لمن اراد او جاء في نفسه خيلاء. واما من لم يختال او يختل - 00:35:19

هذا الحكم لا يختص به. وهذا الفهم عليم. لانه لان هذه العلة او هذا الوصف انما اراد به النبي صلى الله عليه وسلم بيان الواقع وما ذكر من الاوصاف بيانا للواقع المراد به ان حاله لا يكون الا كذلك - 00:35:39

ان حاله لا يكون الا كذلك. بمعنى انه ليس له نقىض يكون اخرجه الوصف. قال تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم هذا مفعول به. الذي خلقكم. هذا الوصف لبيان الواقع. لو قلت للاحتراز نقول - 00:36:02

عندنا كم رب نعم صحيح. نقول للاحتراز صار عندنا ربنا. رب خلقنا ورب لم يخلقنا بالنص كذلك؟ يا ايها الناس اعبدوا ربكم ربكم مفعول به مثل ثوبه هنا بقوله الذي خلقه هذه صفة. حينئذ نقول هذه الصفة لبيان الواقع. بمعنى ان ليس عندنا الا رب واحد -

00:36:22

متصرف بصفة الخلق قد يعمل الطالبون السامع ذهنه هذا وصفه والاصل في الاوصاف انها للاحتراز. اذا للاخراج يكون للاخراج كما قال تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا هذا حال. متعمدا احترازا عن عن الخطأ. وليس المراد انه لا يقع القتل الا عن عدم - 00:36:54

ربكم الذي خلقكم. نقول هذا الوصف لبيان الواقع. من جر ثوبه خيلاء كذلك هذا الوصف لبيان ليس عندنا جر ثوب لا يكون لا يكون خيلاء. قال الحكم هنا لم ينظر الله اليه. قال هنا - 00:37:19

شوکاني وظاهر التقييد او عامله معاملة اصولية بحثة. وظاهر التقييد بقوله خيلاء دلوا بمفهومه ان جر الثوب لغير الخيلاء لا يكون داخلا في هذا الوعيد. ان قوله خيلاء هذى مسألة - 00:37:39

تضبط لابد من فهمها. ظاهر التقييد بقوله خيلاء يدل بمفهومه ان جر الثوب لغير الخيلاء لا داخلا في هذا الوعيد. قال ابن عبد البر مفهومه ان الجار لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد - 00:37:59

الا انه مذموم. ولذلك قال النووي انه مكره. وهذا نص الشافعي وهذا نص الشافعي. وهذا التحليل وان كان قد يوافقه الجمود مع القواعد الاصولية لكنه ليس بسديد لانه ثبت النص ان كل اسباب مخيلا - 00:38:19

ان كل اسباب مخيلة. فاذا كان كذلك نجعل هذه النصوص صارفة لمفهوم الذي يدل عليه خيلاء. ونقول هذا ليس له مفهوم. كم من سيأتي؟ قال ابن عربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه - 00:38:39

كعبهم لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا اجره خيلاء لان النهي قد تناوله لفظا. ولا يجوز لمن تناوله لفظا ان يخالفه. اذ صار حكمه ان يقول لا امتهله - 00:38:59

لان العلة ليست في لم اجره خيلاء. فانها دعوة غير مسلمة بل اطالة ذيله دالة عليه تكبره كل من اطال ذيله واسبل ثوبه دون الكعبين فهو متكبر متخيل لي هذا النص. من جر ثوبه - 00:39:19

ما لم ينظر الله اليه وله ما لا ينظر لا ينظر الله الى من جرا زاره خيلاء يوم القيمة اي وفي الصحيح ما اسفل من الكعبين من الازار في النار. هذا نص مطلق. فحينئذ - 00:39:39

لو فهم من قوله صلى الله عليه وسلم من جر ثوبه خيلاء تقيد على ما ذكره الشوكاني رحمه الله تعالى لو فهم نقول ثم حكم اخر لمن اسبل ولو لم يكن خيلاء وهو كونه في النار. ولا يمكن ان يحمل المطلق على المقيد هنا حمل - [00:39:59](#)

ليس بالصحيح لماذا؟ لاختلاف الحكم. وفرق بين لم ينظر الله اليه وبين قوله في النار وهم حكمان مختلفان ولا شك لم ينظر الله اليه اعظم. في النار اخف. حينئذ لا نقول بان هذا النص مقيد لذلك - [00:40:19](#)

فما دل عليه الحديث السابق من جر ثوبه خيلاء ان اختص بالخيلاء مفهومه ان من لم يجره خيلاء لا يدل على انه جائز له. بل نقول هو محرم عليه وانه ترتب عليه الوعيد وهو كونه في النار. ما اسفل من الكعبة - [00:40:39](#)

بين من الازار ففي النار. ولمسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة ولا ينظر اليهم ولا تزكيهم ولهم عذاب اليم وذكر منهم المسيل هذه صيغة عموم المسلمين كل مسلم. حينئذ صار الحكم عامة. فكل من اسبل ثوبه فهو داخل في هذا النص. تقيد - [00:40:59](#)

الخيلاء ليس له وجه البتة. وللتترمذى وغيره وصححه اياك والاسباب. اياك واسباب الازار فانها من المخينة. وهذا الحديث ثابت صحيح. وان الله لا يحب المخينة. اذا قوله صلى الله عليه وسلم من جر ثوبه خيلاء نقول وصف - [00:41:29](#)

بيان الواقع لان كل من جر ثوبه فانما جره خيلاء. لان النبي قال اياك واياك هذه صيغة تحريم نعم صيغة تحريم اياك والاسباب اطلق الاسباب هل دخلت على المصدر؟ حينئذ يعم كل اسبال - [00:41:49](#)

اياك والاسباب اسبال نزار ليس عندنا الهن اسبال نزار. واسباب هذا مصدر نكرة مضارف الى الازار وهو معرفة. حينئذ قوله تعالى وان تدعوا نعمة الله اي نعم الله. اذا كل اسبال نزار منهى عنه اياك واسباب الازار - [00:42:12](#)

وقف هنا لاخذنا الحكم بالعموم. من هذا النص لان كل اسباب للازار فهو محرم اياك واسباب الازار زاد على ذلك التعليم. وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانها الفائنة للتعليم وان مؤكدا. فانها من المخينة - [00:42:32](#)

يعني اسباب الازار من المخينة فكل اسباب يكون مخيلا. هذا النص واضح بين فاذا ادعى مدعى من الاصوليين بان قوله من جر ثوبه خيلاء يدل على ان من لم يجر خيلاء لا يشمل الوعيد قل له اخطأت. هذا لو لم - [00:42:52](#)

قد يقال بانه يوقف معه لكن النصوص الاخرى تدل على ان كل اسباب يكون مخيلا كما قال ابن العربي فيما سبق وتحريم الخيلاء في ثوب وغيره والحكم عام. والتصوير تفعيل مصدر صور - [00:43:09](#)

تصويرا وعلى المذهب اذا جر ثوبه خيلاء حكم مقيد عندهم اذا لم يجر الخيل عندهم مكرر وليست بالصحيح. فلو صلى وهو مسبل المدعوم شرعا كالمعدوم حسنا. القاعدة فقهية. المدعوم شرعا - [00:43:29](#)

بما لا يباح للمكلف؟ الجواب لا. وانما تكون النصوص خاصة بما اذن لهم ولذلك مر معنا في اول كلام في الشرق ستر العورة بما لا يصف بما قلنا بما ما هذه - [00:43:59](#)

اي ثوب مباح. بمعنى ان المحرم لا يصح ان يكون ساترا للعورة. وان سترها بالنسبة للانظار. الا انه باعتبار الصلاة وجوده وعدمه سواء. المدعوم شرعا كالمعدوم حسنا. القاعدة فقهية. المدعوم شرعا - [00:44:19](#)

المعدوم حسنا. يعني الذي يستر عورته بساتر محرر مثلا او اسبال. نقول هذا محرر. وجوده وعدمه سواء بالنسبة شارع وجوده وعدم سواء اذا كان الامر كذلك حينئذ عندنا قاعدة وهي - [00:44:39](#)

ان ليس الثوب مع الاسباب في الصلاة وفي خارج الصلاة منهى عنه. منهى عنه ومن صلى بثوب مسبل قد فعل منهيا عنه. والنهاي يقتضي فساد المنهي عنه القاعدة العامة الكبرى التي لا تقيد الا بنص بوجي. وهي قوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس - [00:45:05](#)

فعليه امرنا فهو رد. حينئذ يكون منهيا عنه. فاذا كان كذلك ولا اصبح عدم الصحة مسبل بصلاته. وهذا تقرير المذهب وهو وهذا ظاهر النصوص ان من فعل منهيا عنه في الصلاة نقول الاصل فيه انه تبطل صلاته. وحينئذ نقول هذا - [00:45:35](#)

يتقرر من جهتين. اولا فعلا من هي عنه. وثانيا عدم ستر عورته. لانه لم يأتي بالشرط. قد يقول قال باننا ننظر اليه فاذا هو ستر عورتها

نقول القاعدة السابقة ان الله عز وجل لم يأمر بستر عورة بما حرم على المكلفين. والتصوير ان يحرم - [00:45:55](#)
والتصوير اي على صورة حيوان على صورة حيوان. والتسويق قلتاه مصدر صور يصور تصويرا. والصورة في لسان العرب الشكل.
هكذا قال في القاموس الشكل والتمثال. فكل ما كان على هيئة - [00:46:15](#)

في ان ما هو صورة له. ما هو صورة له. فإذا علقت الأحكام على التصوير يفهم بالمعنى اللغوي لانه ليس عندنا هنا حقيقة شرعية
فسرها النبي صلى الله عليه وسلم. وإنما نهى عن التصوير ولعن المصورين إلى أخره بناء - [00:46:35](#)
على ما كان فيه في عصره. وإذا كان كذلك حينئذ نرجع إلى المعنى اللغوي. ونفس معنى التصوير نقول الصورة التمثال والشكل وكل
ما يصور مشبها بخلق الله من ذوات الأرواح وغيرها. صوره تصويرا جعل له - [00:46:55](#)

وشكلا وناظمه ورسمه من صالة اذا اماله فالصورة مائلة الى شبه نهي. هذا هو المعنى اللغوي وهذا الذي على كل تعليل يذكر فيما يباح
به من الصور المتأخرة عند المتأخرین. قال هنا اي على صورة حيوان - [00:47:15](#)

يحرم التصوير كأنه اطلق المصنوع. قال التصوير ومعلوم بالاجماع وان كان فيه خلاف شاذ ان تصوير الجبال والسماء هذا ليس
بمحرم باتفاق. لو رسم اشجارا ورسم بحارات وانهارا وشمسا طالعة وقمرا الى اخره. هذا مباح ولا اشكال فيه - [00:47:35](#)

وبالاجماع قول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما واما ما وقع من خلاف من بعض التابعين ومن بعده هو خلاف شاب لا يعول عليه
وانما يختص الحكم بما كان عندنا امران الذي اما ان يكونوا ذا روح واما ان يكون ليس ذا - [00:47:55](#)

روحى ابن عباس قال قولا واجمع عليه اهل العلم لان من صور ما ليس فيه روح فهو مباح. اذا تحمل النصوص هذا النوع الثاني على
النوع الثاني. ولذلك قال اي على صورة حيوان وليس مراد الحيوان هنا الحيوان الذي يقابل انسان. انما ما فيه - [00:48:19](#)

في حياته ويعم الانسان. لكن اذا قلت على صورة حيوان يعني الفرس والطير. واما الانسان فلا قل لها ليس هذا المراد على صورة
حيوان حيوان عند المناطق ما فيه حياة او ما فيه روح وانا داخل فيه الانسان. وهذا - [00:48:39](#)

وهذا اجماع. واما على غير صورة حيوان كشجر وكل ما لا روح فيه فيباح. لقول ابن عباس رضي الله تعالى عنه هما فان كتت فاعلا
فاجعل الشجر وما لا نفس له متفق عليه. يحرم التصوير لحديث الترمذى - [00:48:59](#)

وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت وان تصنع. يعني وصناعتها ثم دخلت عليه بتاويل عن الصورة
في البيت وصناعته. نهى للتحريم. حينئذ تكون يكون محrama - [00:49:19](#)

يكون محrama. ومعلوم ان التصوير كبيرة من الكبائر ومعلوم ان الكبيرة اخص من مطلق التحرير. او لا؟ صحيح او لا عندنا تحريم
وعندنا كبيرة ايها اعم وايها اخص التحرير عام. لان كل ذنب محرم. ومعلوم ان الذنوب نوعان كبائر وصغرى. اذا - [00:49:39](#)
التحريم عن التحرير عام. والكبيرة اخص لانها تحريم وزيادة. ما هي هذه الزيادة يترتب عليه حد في الدنيا لعن الى اخره. حينئذ
نقول كل محرم كل كبيرة فهي محمرة. وليس كل - [00:50:19](#)

محرم كبيرة. هنا قال انها تستفيد منه ماذا؟ التحرير. ولذلك لا يسار الى الحكم بكون الشيء كبيرة الا بنص اخص. من مطلق ما دل
على التحرير يعني يدل النص على التحرير. لا يصح ان تقول بانه كبيرة. لانه ليس كل محرم كبيرة. فنحتاج الى نص اخر - [00:50:38](#)

اما ان يرد لعن لعن الله المصورين. حينئذ نقول قوله صلى الله عليه وسلم نهى او قول الصحابي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
افاد التحرير نحتاج الى دليل اخص يدل على انه كبيرة من الكبائر. لعن الله كل مصور او لعن الرسول صلى الله عليه وسلم
المصورين. الى - [00:51:04](#)

فيما جاء في صيغ اللعن فنقول هو كبيرة من من الكبائر. قوله ويحرم التصوير فيه قصور بالعبارة. نهى عن الصورة في البيت
الصورة فكل نص جاء فيه اطلاق لفظ السورة - [00:51:24](#)

على الشكل والتمثال على المعنى اللغوي الذي مر معنا. على المعنى اللغوي الذي مر معنا. في البيت وان تصنع يعني عن عملها وهذا
فيه النهي عن التصوير يعني المصوّر وكذلك صناعة كل ما هو وسيلة الى التصوير. لان قال وان تصنع يعني الصورة. والصورة لا بد ان

بماذا؟ باشياء وسائل تؤدي اليها كالكاميرات الان مثلا. ما حكم صناعة الكاميرات؟ نقول وان تصنع نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن سورة وعن صناعتها. اذا كل وسيلة تفظي الى الصورة فهي محرمة. فهي فهي محرمة. حينئذ - 00:52:14

صناعة الكاميرات يقول هذى محرمة بالنص وهو النص الذى معنا ثم بالقاعدة الوسائل لها احكام المقال فاذا كان التصوير محرما عليه كل وسيلة تفضل التصوير فهي فهي محرمة. ول الحديث ابن عباس - 00:52:34

كل مصور في النار. قال في النص الذي معنا الصورة. وقال هنا كل مصور وهذا كما ذكرنا فيه عموم فيه عموم. فكل ما سمي تصويرا وصح وصفه بكونه صورة - 00:52:54

وبكونه تصويرا فهو داخل في النص. ولذلك نقول ما وقع فيه نزاع عند المتأخرین في تصوير الجغرافي هذا او التصوير الفيديو او تصوير بالجوال او او نحوه نقول هذا هل يسمى تصويرا في لسان العرب ام لا - 00:53:14

بالاجماع نعم. حتى المخالف يقول لا شك انه صورة. المخالف الذي يقول بجواز تصوير الفوتوغرافي او الفيديو او نحو ذلك يقول نعم لا شك انه اسمه سورة. واذا كان كذلك حينئذ نقول قال صلى الله عليه وسلم كل مصور في النار - 00:53:34

فمن ماذ؟ الصورة التي تكون باليد ان يرسم انسانا حيوانا. كذلك ما كان بواسطة سواء كان هذه الواسطة يضغط زرا او انه لا يضغط شيء وانما باللمس. لماذا؟ لأن كيفية التصوير - 00:53:54

لم يرد فيها نص انما جاء النص بالصورة نفسها وسكت عن الكيفية. لماذا؟ لأن الكيفية هذه ليست مقيدة بمكانة في زمن الصحابة. وانما تتغير بتغير الازمان والاعصاب. فتطویر التصوير لا يخرج الناشئ عن التصوير - 00:54:14

عن كونه صورة. لانك اذا نظرت الى الصورة في الجوال نظرت فيها اذا به مساوية للشخص الذي هل هذا شكله عندما ترى تصور زيد من الناس تصوير فوتوغرافي او تراه في تلفاز تقول هذا صورة فلان ترجم ويقين ولذلك قد يتكلم - 00:54:34

بكلام يدينه في المحاكم ويجعل عليه دليلا. اليك كذلك؟ هو عينه. اذا نقول التصوير هو الشكل فاذا قلت هذا شكل كذا اذا دخل في مسمى الصورة. لأن الصورة في لسان العرب هي الشكل والنبي صلى الله عليه وسلم قال كل مصور - 00:54:53

في النار اذا لا شك في شمول النصوص المتعددة المتراكمة بل المتواترة في تحريم التصوير انها شاملة للتصوير العصري واما ما يدندن حوله من كونه ليس فيه تصوير وانما هو ضغط زر ونحو ذلك هذه علة لماذا؟ لأنهم بالاتفاق - 00:55:13

ان البيع يتم بزاره. اليك كذلك؟ الان تسدیدت بيونكم بزار تضغط زرا اذا به يحول الحساب. هل ان تحويل ام لا؟ تسریب في مدين ام لا؟ بالاجماع تسليم مدين. تغيرت الصورة ام لا؟ تغيرت العبرة بالحقائق. واما الوسائل في انتاج التصوير هذه لم - 00:55:33

دخل فيها الشارع لانها ترتبط بماذا؟ ترتبط باختلاف الاعصاب. يعني يقع لها من التطور بما تؤول اليه حياة الناس من تطويرها ونحو ذلك. واما الصورة فهي فهي اسمها سورة. واذا كان كذلك فالحق الذي تدل عليه - 00:55:53

ان كل تصوير محرم. ان كل تصوير محرم سواء كان رسمما باليد او دون ذلك. بل اذا كان تصوير بالشكل اذا كان التصوير باليد في الزمن السابق محرما لكونه مضاهاة لخلق الله تعالى فالتصوير - 00:56:13

اشهد لماذا؟ لانه في السابق مهما رسم ومهما تفنن ومهما اجمع عليه اهل زمانه لن يأتي بشكل كما تأتي به الكاميرات الان. اليك كذلك؟ هو مساو له من كل وجه هو عينه. ولو كان يتحرك لقلت هذا هو فلان - 00:56:33

حينئذ نقول هذا يسمى تصويرا بل هو اظهر من التصوير في ذلك الزمن الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم. اذا كل مصور في نار هذا عام هذا عام - 00:56:53

يجعل له بكل صورها نفس يعذب بها في جهنم. و الحديث ابى هريرة ومن اظلم من ذهب يخلق خلقه فليخلقوا حبة او ليخلقوا ذرة. و الحديث الذين يصنعون هذه ويعذبون يوم القيمة. يقال احياء. احياء ما خلقتم. و الحديث النمرقة رأها النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدخل - 00:57:08

وقالت اشتريتها لتقدع عليها وتوسدها. يعني تتوددها. فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان اصحاب هذه الصور يعذبون الحديث

وحدث لا تدخل الملائكة بيته فيه صورة ولا كلب وهذا من غرائب بعض من يجيز التصوير الفوتوغرافي انه يدخل - 00:57:38
الصورة في هذا الحديث ما حكم بقاء الصور في البيت قال لا يجوز. لماذا؟ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدخلوا الملائكة بيته
فيه صورة. هذى الصورة. طيب ما حكم التصوير؟ لا بأس - 00:57:58

هذا لأن هذا التصوير ليس هو المعنى بالتصوير الذي جاءت به النصوص. المتكلم واحد او النبي صلى الله عليه وسلم. والتصوير له
حقيقة بذلك العصر فكيف ندخل نوعا في نص ونخرجه من نص؟ هذا تناقض هذا تناقض. من اباح التصوير - 00:58:13
الفوتوغرافي يلزم اباحة كل ما يتعلق به. الا الله ان قال اذا كانت الصور ذات حجم كبير بان تعلق هذا قد قال بانه يستثنى. اما ما
عده فالاصل فيه انه يلزم اباحته. لا تدخل الملائكة بيته فيه صورة ولا كلب متفق عليه ولغيرها - 00:58:33
من الاحاديث فتصوير الحيوان حرام وكبيرة سواء صنعه بما يمتهن او لغيره. سواء كان في قائم او الحيطان او الثياب او الورق او
غيرها له جرم مستقل او لا؟ جزم بذلك - 00:58:53

غير واحد من اهل العلم بالحديث وهو قول اكثرا اهل العلم. صوابه في الانصاف وجزم به شيخنا. يعني ابراهيم رحمة الله تعالى وله
فتوى مطولة في فتاويه جئنا بها في الشرح المطول وصلنا المسألة وهو قول اكثرا اهل العلم صومه في الانصاف ولزم به شيخنا - 00:59:13

حديث عائشة نصبت سترا فيه تصاوير فنزعه. متفق عليه. ويؤيد التعميم ما رواه احمد فلا يدع وثني الا كسره ولا صورة الا لطخها.
وقوله الا نقضه والنقض ازالة الصورة مع بقاء الثوب وفي رواية - 00:59:33
الا قضبه والقضاء ازالة صورة الثوب. وفي نص ورد كذلك صححه الشيخ الالباني رحمة الله تعالى الصورة الرأس. وهذا يستفاد من ان
ما يجعل من خط من اجل ازالة الصورة انه لا اثر له وانما تزال الصورة بك تزال الصورة بكاملها او يزال - 00:59:53
الرأس بان يحرق او نحو ذلك. حينئذ يقال بانه ازال ازال الصورة. واما ان يضع خططا على الرقبة بالمرسام ويقول هذا زال هذا به
مخادعة. واستعماله يعني يحرم استعمال التصوير. واراد هنا ليس التصوير انما اراد - 01:00:13
المصور اي المصور على الذكر والانثى. في لبس وتعليق وستر جدر مطلقا. هذا هو الاصل والاورع ايضا حتى في الوسادة ونحوها.
لعموم النصوص. حينئذ التصوير ممنوع. محرم بل هو كبيرة من الكبائر. اذا - 01:00:33

ابتلي به الانسان نقول اصل تحريم استعمال كل مصور. يعني ما فيه صورة. سواء علق على الصابرين او كان الثوب في صورة او علق
على آستان على الجدار او كان في الارض او كان على وسالة فالاصل انه محرم - 01:00:53
ماذا؟ لأن ما حرم اصله حرم كل ما يترتب عليه. فاذا كان الاصل ان التصوير محرم اذا جميع استعمالات كيف هي محرمة؟ واما في
هذا الزمن ابتلي الناس بصور الجواز بطاقات ونحو ذلك هذا يستثنى للضرورة لانه لولا - 01:01:13
تصور لكان ترتب عليه مفاسد عظيم. فما كان ضرورة فهو مستثنى والاثم على من طلب. واما انت فليس عليك حرج وان شاء الله لا
نقول نرتفع الاثم لا نقول اثم على من طلب واكد على ذلك الا الله اذا كان تقرر عنده بانه لا - 01:01:33
يمكن اصلاح الناس الا بممثل هذا القواعد العامة قال تجيز له نحو نحو ذلك. واستعماله اي المصور على الذكر والانثى في
لبس وتعليق وستر جدر اجتماعا في الاخبار المارة وغيرها. ثم قال ويحرم استعمال منسوج. استعمال منسوج. المراد بالمنسوج
منسوج اسم مفعول - 01:01:53

نسج الثوب نسجا حاكه. والمنسوج بذهب استعماله منسوج او ممود بذهب او فض. يعني ثوب او عمامه او بشت او نحو ذلك الاصل
فيه انه من قطن وشيء مباح. نسج - 01:02:23

خاطه او حاكه او جعل فيه شيئا من الذهب والفضة. هذا يسمى ماذ؟ يسمى منسوجا. بمعنى انه عنده ثوب الاصل فيه الاباحة جعل
فيه شيئا من الذهب جعل فيه شيئا من من الفضة ما حكمه؟ قال يحرم استعمال منسوج وسيأتي انه - 01:02:43
يده بالذكر. اما الانثى لانه يجوز لها الذهب حينئذ مطلقة. سواء استعملته في الثوب او في غيره والكلام انما يكون على الرجال يحرم
استعمال منسوج نسج الثوب نسجا حاكه والمنسوج من ذهب او بذهب ان يكون فيه خيوط من الذهب - 01:03:03

تنسج سواء كانت هذه الخيوط على جميع الثوب او في جانب وطرف منه كالكم ونحوه. حينئذ يسمى هذا منسوجا او مموه او تمويه من معنا في باب الانية تمويه المنسوج هنا - [01:03:23](#)

ان يذاب الذهب ويوضع فيه الثوب فيخرج لونه لون الذهب. ان يذاب شيء من الذهب والفضة فيلقي فيه فيكتسب من لونه وكذا ما طولي او كفت او طعم باحدهما كما تقدم في في الانية. اذا يحرم استعمال منسوج بذهب او فضة - [01:03:43](#)

او استعمال مموه بذهب او فضة. ومراده ان كل ثوب فيه ذهب او فضة على اي وجه فهو محرم. هذا هو المذهب. والتحرير هنا مقيد بالرجال. ما الدليل؟ قال لحديث ابي موسى. يعني عموم - [01:04:06](#)

حديث ابي موسى حرم لباس الحلير والذهب على ذكور امتى واحل لاناتهم. رواه احمد وصححه النسائي. حرم لباس الحلير والذهب الذهب. ذهب اسمه جنس. دخلت عليه ال فيعم كل ما فيه ذهب سواء كان خالصا ام مع غيره فهو محرم وهو فهو محرم. ولو وقنا مع هذا النص - [01:04:26](#)

الحكم مستقيم. لماذا؟ لأن العموم صحيح. الذهب ذهب. هذا اسم جنس يعني نكرة. دخلت عليه ال حينئذ في تفيد العموم ما وجه العموم؟ سواء كان خالصا يعني ثوبا مصنوعا من ذهب ليس معه شيء اخر. او مصنوعا من فضة على ما سيذكره من احاديث - [01:04:56](#)

او الوجه الثاني ان يكون الاصل فيه الاباحة ليس من ذهب ويجعل فيه شيء من الذهب على اي وجه كان فيعمه النص قال على ذكور امتى على ذكور امتى. فالنص حينئذ يكون عاما. قال ابن تيمية رحمة الله تعالى - [01:05:16](#)

ولما لما ذكر علم الحرير وفي العالمين الذهبي نزاع بين العلماء علم الذهب سيأتيي والحكم واحد قال والاظهر جوازه ايضا. يعني ابن تيمية رحمة الله تعالى وثم قول اخر مخالف للمذهب المذهب هو التحرير - [01:05:36](#)

والقول الثاني هو الجواز يعني الذهب الذي يكون فيه شيء من الثوب الذي يكون فيه شيء من الذهب هل يجوز على املائه قولنا. قول اول التحرير وهو المذهب والقول الثاني وهو الصحيح الجواز لكم بشرط. قال ابن تيمية والاظهر - [01:05:56](#)

ايضا فان في السنن من حديث معاوية رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن لبس الذهب الا مقطعا. والحديث صحيح. نهى التحرير. عن لبس الذهب الا مقطعا - [01:06:16](#)

والمراد بالذهب قول الخالص. الا مقطعا يعني اربع اصابع فما دون كما سيأتي. حينئذ المستثنى ما بعد ال له نقىض حكم ما ثبت للمستثنى منه. كذلك نهى عن لبس الذهب يعني اللبس - [01:06:36](#)

الذهب مطلقا الا مقطعا فيجوز فليس منها عنه. دل النص هذا على ان حديث ابي موسى حرم لباس الحديد ذهب ان المراد به الخالص. وما زاد على اربع اصابع. واما ما كان اربع اصابع فما دون فهذا دل عليه - [01:06:56](#)

في الحديث هذا الذي معنا حديث معاوية انه انه جائز. رواه احمد وابو داود والنسائي. ول الحديث المسور ابن مخرمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وعليه قباء من ديباج مزروع بالذهب والحديث في البخاري قبل - [01:07:16](#)

هذا فيه زرار من ذهب. لبسه النبي صلى الله عليه وسلم. حينئذ نفهم من هذا ماذا؟ ان الشيء اليسيير من الذهب اذا جعل زرارا او جعل كما او جعل جعل ما يكون طرفا من ثوب انه لا يأس لا يأس به. لماذا؟ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد - [01:07:36](#)

وهل يلبس النبي صلى الله عليه وسلم شيئا محرما؟ الجواب لا. اذا يعتبر هذا النص مخصوصا لحديث ابي موسى حرم لباس الحديث والذهب بان المراد به الخالص. خرج وعليه قباء من ديباج مزروع بالذهب. رواه البخاري. وهذا القول ارجح - [01:07:56](#)

فيكون هذا الحديث مخصوصا للعمومات السابقة الا اذا خرج عن ذلك فصار شهرة او صار في اسراف يعني اذا تفنن الشباب مثلا بلبس معين من الذهب شابه النساء. حينئذ يقول يحرم لا شك في هذا. لماذا؟ لا لكونه ذهبا - [01:08:16](#)

وانما لكونه وقع على صفة منهي عنها. فقد يكون الشيء في اصله مباح لكن في صفتة محرما. وكذلك الاسراف او مباهاة بين الناس. قل هذا محرم. لماذا؟ لا لذاته. وانما لكونه وقع على صفة محرمة. وحکى في موضع - [01:08:36](#)

اقوال ثم قال والرابع وهو الاظهر انه يباح يسير الذهب في اللباس والسلاح فيباح طراز الذهب اذا كان اربع اصابع لحديث عمر الاتي

وقال ابو بكر يباح واختاره النجم وهو رواية عن احمد ولانه يسير اشبه الحريم ويسيير الفضة اشبه - [01:08:56](#)

اشهي الحريم ويسيير الفضة. وقال الشيخ ولبس الفضة اذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن لاحد ان يحرم منه الا مقام الدليل الشرعي على تحريمهم. هنا ما يتعلق باللباس الذي فيه شيء من الذهب لانه وردت فيه نصوص - [01:09:16](#)

حديث ابى موسى الساپق واما الذهب هذا مختلف فيه بين اهل العلم. وال الصحيح مسألة مفصلة في المطول. الصحيح ان الفضة ليست بحرام امن على الذكور مطلقا. سواء كانت خالصة او معها غيره. لعدم الدليل. لم يرد نص بان النبي - [01:09:36](#) وسلم نهى عن استعمال الفضة للرجال ابدا. كما ورد عن عنه صلى الله عليه وسلم في استعمال الذهب. نهى عن الذهب وسكت عن عن الفضة وهم قرین فلما خص واحدا منهما وسكت عن الاخر دل على ان المسكون عنه الاصل فيه - [01:09:56](#)

الاباحة هذا النص قال ابن تيمية فاذا جاءت السنة باباحة خاتم الفضة ولبسه النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك دليلا على اباحتة ذلك وما هو في معناه؟ وما هو اولى منه بالاباحة؟ والتحريم يفتقر الى دليل وليس عندنا دليل. اذا استعمال من - [01:10:16](#)

سجن قال يحرم استعمال منسوج او مموه بذهب او فضة. وال الصحيح انه لا يحرم. الصحيح انه قيده المصنف هنا قال قبل استحالته قبل استحالته. يعني الذهب له حالتان. حالة يكون جديدا - [01:10:36](#)

معنى اذا رأيته طمعت فيه ورغبت فيه النفوس. قال التحرير معلق بهذه الحالة. واما اذا صار قدیما زال لونه بل قد البعض ولا يظنه فضة او ذهبا قال هذا لا يحرم. وهذا يحتاج لانه اذا اذا دل النص على التحرير فالاصل فيه العموم قبل استحالته - [01:10:56](#)

وبعد استحالته حرم لباس الذهب. اطلق النبي الذهب. فكيف يخص به قبل الاستحاللة؟ هذا فيه نظره. هذا وجه اخر في في ردہ اذا قال قبل استحالته فان تغير لونه ولم يحصل منه شيء بعرضه على النار لم يحرم لعدم الصرف والخيلان - [01:11:16](#)

ولو سلمنا بهذا القول يعني بأنه يحرم. قلنا يحرم مطلقا قبل الاستحاللة وبعدها. قبل استحالته يعني ذهب لونه مع طول الزمن ولم يكن لون الذهب. ثم قال ثياب حريمي يعني تحريم فيها تفصيل يأتي - [01:11:36](#)

والله اعلم. صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [01:11:56](#)